



الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المستدامة في محافظة ذي قار

م. د. نصير طالب دخيل

المديرية العامة للتربية في محافظة ذي قار

Nsyralhsynawy52@gmail.com

المستخلص:

من الصعوبة تحديد مفهوم متفق عليه للصناعات الصغيرة الحجم تتفق عليه جميع الدول باختلاف أنظمتها الاقتصادية، إلا أن هناك شبه إجماع على خصائصها الرئيسية صغر حجم منشآتها ومستواها التقني البسيط لعملياتها الصناعية، فضلاً عن الإدارة الفردية. تناول البحث مفهوم الصناعات الصغيرة وتصنيفها وأهميتها في محافظة ذي قار لسنة 2019، إذ تناول المبحث الأول مفهوم صناعة الصغيرة وتصنيفها، بينما تناول المبحث الثاني تعريف بمفهوم التنمية المستدامة وخصائصها، أما المبحث الثالث دور الصناعات الصغيرة في التنمية المستدامة، والمبحث الرابع واقع الصناعات الصغيرة في محافظة ذي قار وأخيراً جاء المبحث الخامس قدرة الصناعات الصغيرة على تحقيق تنمية مستدامة في محافظة ذي قار، واجه القطاع الصناعي بصورة عامة كثيراً من التحديات قبل وبعد عام 2003، فتراجعه اسهامه في الناتج المحلي الاجمالي الى ما دون 2%، إلا أن هذه الصناعات في محافظة ذي قار قد تخطت كثيراً منها، فالمحافظة تضم الآن 4.60% من اجمالي منشآتها في البلاد مقارنة بحوالي 5.2% من السكان، واشتغل بها 4.71% من العاملين، ولقد تبين من الدراسة الميدانية أن فروعها الرئيسية قد توزعت ما بين الصناعات الغذائية والنسيجية والخشبية والورقية والانشائية ومعدات هندسية بسيطة وان منشآتها قد امتدت مكانياً على مساحة واسعة في المحافظة ومنها الريف، ووفرت فرص عمل هامة لشرائح الاناث الاقل تعليماً من السكان، واعتمدت بنسبة عالية على مدخلات زراعية محلية وأن جلها موجه نحو سوق داخلي مع قدرة لبعض منتجاتها لدخول أسواق خارجية، كل هذا سمح بالقول بأهميتها لتحقيق جوانب هامة من التنمية المستدامة بجوانبها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، إلا أنها تبقى بحاجة الى مزيد العون وخاصة من (المنافسة، مصادر الطاقة، التسهيلات المصرفية، وخدمات البنى التحتية) **الكلمات المفتاحية:** ذي قار، التنمية المستدامة، الصناعات الصغيرة.

Small Industries and Their Role in Sustainable Development in Dhi Qar Governorate

Dr. Naseer Talib Dakheel

General Directorate of Education in Dhi Qar Governorate

Abstract:

In order to establish a universally agreed-upon definition of small-scale industries that is consistent across all countries, regardless of their economic systems, there is a near consensus on their main characteristics: the small size of their facilities, their relatively simple technological level (as discussed in industrial conferences), and the management of their components. This study examines the concept and classification of small industries in Dhi Qar Governorate during 2019. The first section defines the concept of small industries and their classification, while the second section defines the concept of development and its characteristics. The third section discusses the significant role of small industries in other development sectors, and the fourth section



explores the reality of small industries in Dhi Qar. The fifth section focuses on the role of small industries in achieving development in Dhi Qar Governorate. The industrial sector in general faced many challenges before and after 2003, causing its contribution to the GDP to fall below 2%. However, these industries in Dhi Qar Governorate have made significant progress. The governorate now employs 4.60% of its total establishments in the region, compared to 5.2% of the population, and employs 4.71% of the workforce. The initial study of their main components revealed that they are distributed among food, textile, wood, paper, construction, and simple engineering equipment industries. These industries have been developed spatially across a wide area, including rural regions, providing job opportunities for educated women. They rely heavily on inputs. Local agriculture, and most of it is eager for a domestic market capable of entering foreign markets with some of its products, all of this allows us to say that it is important for aspects of economic development in its economic, social and environmental aspects, but it is necessary to extend a helping hand, especially in terms of (competition, resources, energy facilities, and infrastructure services).

Keywords: Dhi Qar, sustainable development, small industries.

المقدمة :

اختلفت آراء الباحثين الجغرافيين حول إعطاء تعريف دقيق للصناعات الصغيرة على المستوى العالمي أو الإقليمي أو حتى المحلي وذلك لاختلاف النظم السياسية والاقتصادية والتخطيطية والجغرافية معاً من دولة إلى أخرى والتي تشترك بمزايا عديدة تؤهلها لإشغال دور هام في محفل التنمية المستدامة، فهي وأن اتصفت بصغر حجمها ورؤوس أموالها المحدودة فلها امتداد مكاني واسع، فضلاً عن توفيرها فرص عمل لغير المؤهلين.

أولاً : مشكلة البحث :

1- مدى قدرة الصناعات الصغيرة على استثمار المتاح من الامكانيات المحلية وبيان قدرة هذه الصناعات على النمو المستمر وبكفاءة اقتصادية .

ثانياً : فرضية البحث :

1- إمكانية عالية للصناعات الصغيرة على استثمار الموارد بكفاءة ومرونة عالية مما يضمن استدامة نموها في الظروف الاعتيادية .

ثالثاً : هدف البحث :

1- يهدف هذا البحث التعرف على واقع الصناعات الصغيرة وتصنيفها ومعرفة التنمية المستدامة من أجل النهوض بها وتطويرها من خلال جملة من التوصيات .

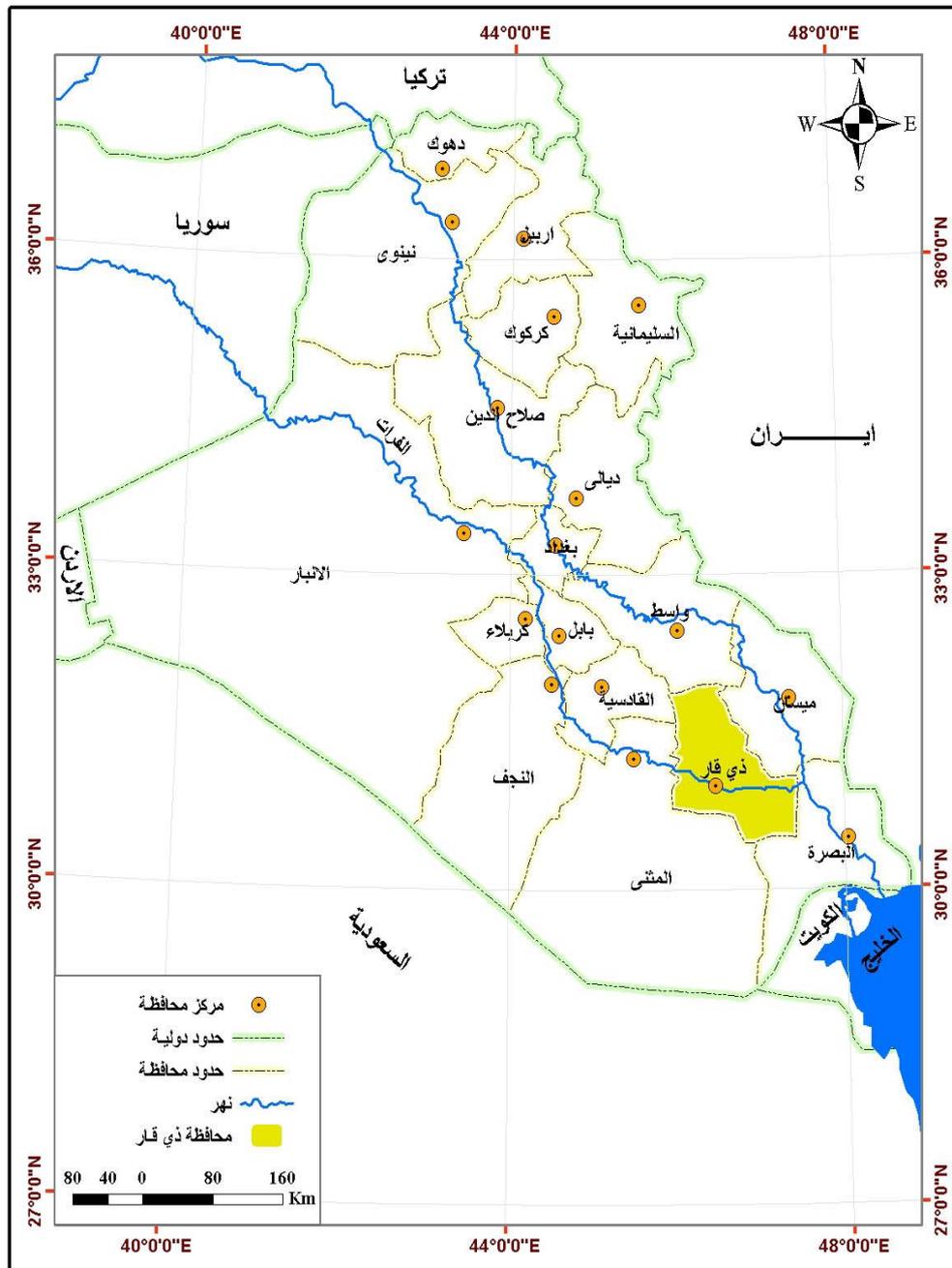
رابعاً – الحدود الزمانية والمكانية :

تتمثل حدود منطقة الدراسة بحدود محافظة ذي قار والتي تقع في الجزء الجنوبي من العراق وتمتد بين خطي طول 45.37° - 47.12° درجة شرقاً وبين دائرتي عرض 30.33° - 32° درجة شمالاً تتكون من (20) وحدة ادارية (قضاء، ناحية) تحدها من الشمال محافظة واسط، ومن الشمال الغربي محافظة القادسية ومن الغرب والجنوب الغربي محافظة المثنى، ومن الجنوب محافظة البصرة، ومن الشرق محافظة ميسان وكما مبين من الخريطة (1) و(2). أما الحدود الزمانية للبحث فكانت للمدة

2013 – 2019 .

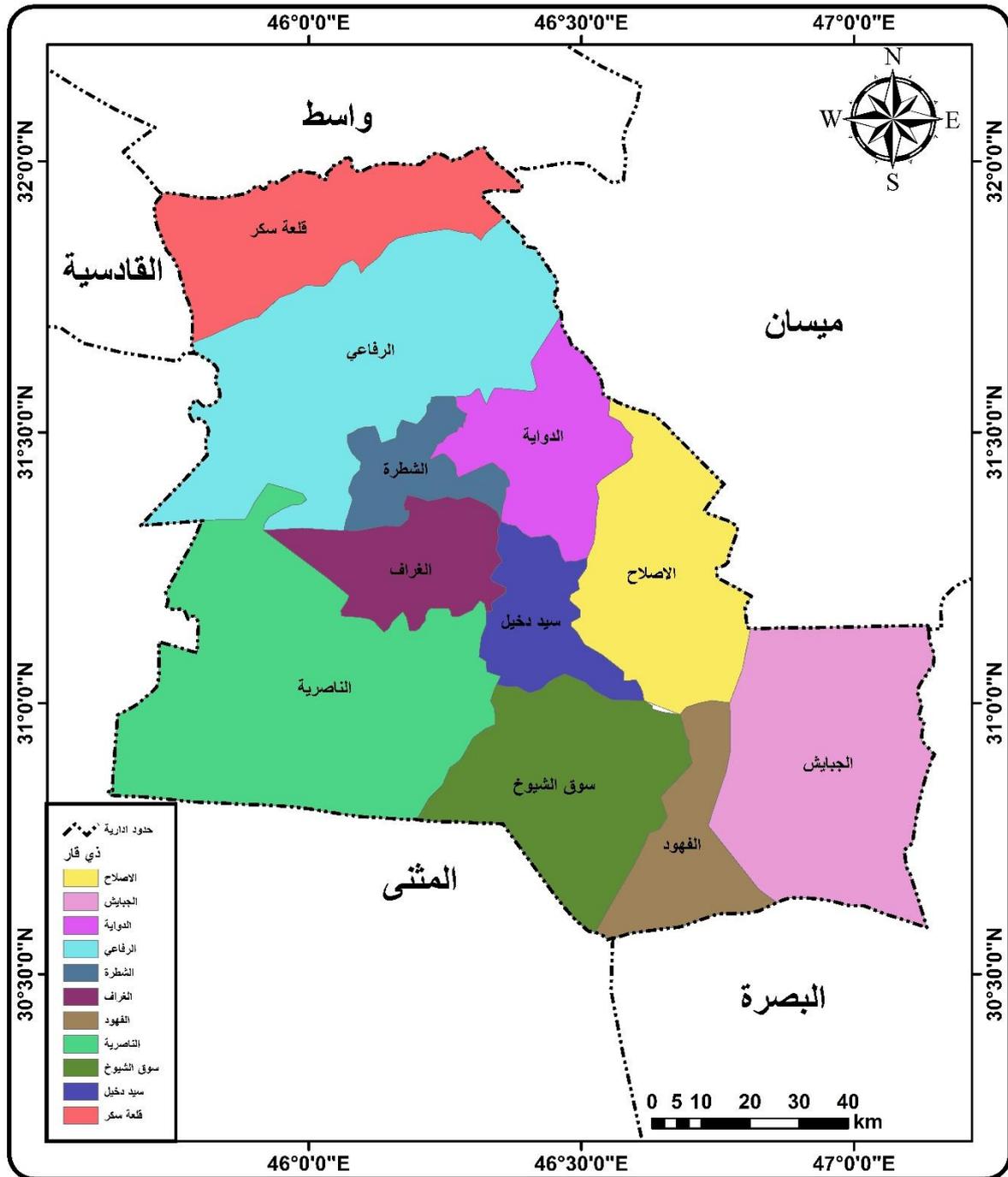


خريطة (1)
موقع محافظة ذي قار من العراق



المصدر: جمهورية العراق ، الهيئة العامة للمساحة ، خريطة العراق الإدارية ، بمقياس 1: 500000 ، بغداد ، 2024.

خريطة (2)
الحدود الادارية لمحافظة ذي قار لسنة 2024



المصدر: جمهورية العراق، الهيئة العامة للمساحة، خريطة محافظة ذي قار الإدارية بمقياس 1: 500000 ، 2024 .

المبحث الاول : تعريف بالصناعات الصغيرة :



أن المفاهيم التي حددت مفهوم الصناعات الصغيرة وكثيرة ومتنوعة ، تنوعت حسب وجهات النظر وكذلك باختلاف المعايير أو الأسس الاقتصادية المتبعة في دول العالم بهدف تمييز الصناعات الصغيرة عن الصناعات الأخرى ، منها معيار عدد الأيدي العاملة ، ورأس المال المستثمر الثابت ، والقيمة المضافة وان اختلاف الدول في مستويات التطور الاقتصادي والاجتماعي انعكس بطبيعة الحال على الصناعات الصغيرة من حيث الحجم والقوى العاملة ومستويات الإنتاج وعليه أصبح تحديد مفهوم الصناعات الصغيرة من الموضوعات صعبة التحديد بسبب اختلاف أنظمة الدول في حين عرفتها "منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO)" هي الصناعات التي يديرها مالك واحد ويتكفل إدارتها بكامل المسؤولية بإبعاها القصيرة والطويلة الأمد بينما عرفتها "منظمة العمل الدولي" بأنها وحدات صناعية صغيرة الحجم تتسم بإنتاج سلع وخدمات محلية وتتألف من منتجين مستقلين يعملون لحسابهم الخاص ، بعضها يعتمد العمل من داخل الأسرة وبعضها الآخر يعتمد العمل على عمال مستأجرين وتتميز بأنها ذات إنتاجية ومستوى تقني بسيط برأس مال ثابت⁽¹⁾.

وفي العراق عرف الجهاز المركزي للإحصاء الصناعي الصناعات الصغيرة بصورة عامة بالصناعات التي تستخدم اقل من عشرة عمال واستثماراتها من قيمة الماكائن والمعدات اقل من مائة ألف دينار عراقي، وتعود ملكيتها إلى القطاع الخاص⁽²⁾.

من المنطلق أعلاه يمكن القول أن هنالك بعض الصناعات المتداخلة والمتصلة بمفهوم الصناعات الصغيرة منها الصناعات البيئية ويقصد بها الصناعات الصغيرة التي يمارسها أهل الريف أو الحضر مستخدمين مواد أولية محلية لإيجاد منتجات وسلع تسد حاجتهم ، أما الصناعات الريفية فتتمثل جزءاً من اقتصاد القرية وتتطلب قدراً ضئيلاً من رأس المال ولا تدخل الآلة والتكنولوجيا في تصنيعها بل تعتمد على الجهود التي يقوم بها من قبل الأفراد في القرية ومن أمثلة هذه الصناعات:

1- صناعة المواد الغذائية: تعد من الصناعات التي تمارس في الريف ولكنها تختلف من منطقة إلى أخرى حسب توفير المادة الأولية التي تدخل في هذه الصناعة ومنها صناعة الألبان ، المخللات ، الدهون ، كبس التمر ، الدبس ، وغيرها⁽³⁾.

2- صناعة المنسوجات والحياسة: تمارس هذه الصناعة بالاعتماد على مادتها الأولية من الصوف ووبر الجمال والقطن .

3- الصناعات الخشبية: تساهم هذه الصناعات في سد حاجة الريف من السلع الاستهلاكية والإنتاجية فتزود هذه الصناعة الأسواق بالمحاريث والمغازل وغيرها.

4- الصناعات الورقية: مثل صناعة الطباعة والاستنساخ والتجليد والتذهيب

5- الصناعات الانشائية: مثل صناعة البلوك والكاشي والسيراميك .

6- صناعات أخرى: صناعة الخوص والجريد والقصب تنتشر صناعاتها في الريف نتيجة توفر المواد الأولية اللازمة ، منها صناعة الحصران والمهايفيف ، المكناس الأطباق والأقفاص.

ثانياً: تصنيف الصناعات الصغيرة :

إن النشاط الصناعي بصورة عامة يضم أنواعاً مختلفة من الصناعات والتي تختلف في موادها الأولية وطرائق إنتاجها وطبيعة استخدامات منتجاتها كما تختلف في حجمها وطاقاتها وحاجاتها إلى مصادر الطاقة والوقود وغيرها⁽¹⁾.

(1) مراد فالح مراد ، الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في معالجة مشكلة البطالة في العراق، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة بغداد ، كلية الاداره والاقتصاد ، 2008، ص10.

(2) جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء الصناعي وتكنولوجيا المعلومات ، تقرير المنشآت الصناعية الصغيرة لعام 2020 ، بيانات غير منشورة.

(3) نوار عبد الغني يوسف ، الصناعات الحرفية الريفية ودورها في التنمية المكانية دراسة تحليلية للصناعات الحرفية الريفية في محافظة نينوى ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة بغداد ، المعهد العالي للتخطيط الحضري والإقليمي ، 1997 ، ص8.



والصناعات الصغيرة تعد جزءاً من هذا النشاط الصناعي الذي يتميز بصغر وحدات إنتاجية إذ أنها وحدات إنتاجية ضيقة النطاق لا تتجاوز حدود العمل في مصنع أو ورشة صغيرة وهذا الاختلاف ناشئ بفعل اختلاف سياسات دول العالم سواء الدول العربية منها والأجنبية ، بحيث تحدد الصناعة بأنها كبيرة أو متوسطة أو صغيرة الحجم ، كما يختلف الهدف من تصنيف الصناعات حسب حجمها هل الهدف منها الحفاظ على نوع معين من الصناعات أو تحقيق أهداف تنموية أو تنظيمية لذا فإن الركون إلى المفاهيم الكمية لتحديد الصناعات الصغيرة وخاصة "معياري الأيدي العاملة" لقد وضعت تصانيف عديدة للصناعة وفقاً لأغراض مختلفة، ألا إن دليل النشاط الاقتصادي (ISIC) تم اعتماده واخذ الصفة الدولية ، ويقسم دليل النشاط الاقتصادي (ISIC) النشاطات الاقتصادية إلى أقسام منها :

جدول (1) التصنيف الدولي (I.S.I.C.) لنشاط الصناعات التحويلية

الباب	الفصل	الفرع	نوع النشاط الصناعي
31	310	3100	صناعة المواد الغذائية والمشروبات
32	320	3200	صناعة المنسوجات والملابس والصناعات الجلدية
33	330	3300	صناعة الخشب ومنتجاته الأثاث
34	340	3400	صناعة الورق والطباعة والنشر
35	350	3500	صناعة الكيماويات ومنتجاتها
36	360	3600	صناعة المعادن اللافلزية (عدا النفط)
37	370	3700	الصناعات المعدنية الأساسية
38	380	3810	صناعة المنتجات المعدنية (عدا المكائن)
39	390	3900	صناعات تحويلية اخرى

المصدر:- محمد ازهر السماك ، جغرافية الصناعة بمنظور معاصر، الطبعة الأولى ، عمان ، دار صفاء للطباعة والنشر، 2011، ص52-57.

المبحث الثاني : تعريف بمفهوم التنمية المستدامة وخصائصها :

لقد وردت عدة تسميات للتنمية المستدامة ومنها التنمية المتواصلة والتنمية المستمرة والقابلة للاستمرار ، الا أنها كمفهوم فتعود جذورها الى ما ورد في تقرير اللجنة المتعددة الاختصاصات المكلفة من برنامج الامم المتحدة والخاص بصياغة مفهوم جديد للتنمية البشرية والذي تم انجازه في عام 1994 والتي كانت بمثابة تنوير لمسيرة فكرية ابتدأت عام 1976 حيث كلفة لجنة من الاقتصاديين بوضع تقرير حول اصلاح النظام الاقتصادي ومعالجة الخلل الحاصل في نسق علاقات التعاون الدولي القائمة بين مختلف الشعوب بغية تأسيس نظام عالمي جديد يوفر للجميع حياة كريمة .

ولقد حدد تعريف التنمية المستدامة في تقرير الموارد العالمية الصادرة في عام 1992 وفق مراحل منها.

1- تعد التنمية المستدامة في هذه المرحلة بأنها عملية تنقل المجتمع الى مجتمع صناعي واستخدام التقنيات النظيفة التي تستخدم اقل ما يمكن من (الوقود ، الطاقة ، الموارد) وينجم عنها أدنى حد من الغازات والملوثات التي ترفع درجة حرارة الارض وتؤدي الى تآكل طبقة الاوزون .

(1) محمد ازهر السماك ، الجغرافية الصناعية من منظور معاصر ، الطبعة الأولى ، عمان ، دار صفاء للطباعة والنشر ، 2006 ، ص 50 .



2- وفي هذه المرحلة يتم السعي الى تحقيق استقرار النمو السكاني ، والحد من الهجرة الى المدن لمنع الاكتظاظ السكاني فيها وما قد ينجم عنه من مخلفات ملوثة للبيئة ، وذلك عن طريق توفير الخدمات لسكان المناطق الريفية .

3- تعد التنمية المستدامة في هذه المرحلة سبباً دائماً لتطوير نوعية الحياة مع الأخذ بعين الاعتبار قدرة النظام البيئي الذي يحتضن الحياة وامكاناتها .

4- وتتمثل التنمية المستدامة خلال هذه المرحلة في (الادارة المثلى للموارد الطبيعية) ومن خلال ما ذكر أعلاه فإن التنمية المستدامة يراد بها تحقيق التنمية التي لا تضعف قدرة البيئة على توفير احتياجات السكان مستقبلاً ، فضلاً عن توفير الرفاهية الاقتصادية للأجيال الحاضرة والمستقبلية والحفاظ على البيئة وصيانتها .

ونظراً الى ان المصطلح يحمل أبعاداً كثيرة فقد كثرت تعاريفه ومدلولاته وفيما يبدو أن التعريف الأشمل قد جاء في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية الصادر في عام 1987 حيث جاء فيه : أن التنمية المستدامة هي التنمية التي توفر حاجات الحاضر من دون استنزاف قدرة الاجيال المقبلة على توفير احتياجاتهم الخاصة بهم .

خصائص التنمية المستدامة :

أن هناك خصائص للتنمية المستدامة يمكن أن نذكر أبرزها

1- الاستمرارية : وهو ما يتطلبه توليد دخل مرتفع يمكن استثمار جزء منه بما يمكننا من اجراء صيانة الموارد والاحلال والتجديد .

2- تنظيم استخدام الموارد : وتشمل الموارد المتجددة وغير المتجددة والتي تضمن مصلحة الاجيال القادمة .

3- تحقيق التوازن البيئي : وتشمل المحافظة على البيئة بما يضمن سلامة الحياة ، ونتاج الثروات المتجددة مع الاستخدام الامثل للثروات الغير متجددة .

المبحث الثالث: دور الصناعات الصغيرة في التنمية المستدامة :

تتميز الصناعات الصغيرة بمجموعة من المزايا الايجابية متفردة بها عن سواها ويمكن الإشارة الى أهمية هذه الصناعات بما ذكره فريدمان اذ فسر جوهر الصناعات الصغيرة بكل ما تتمتع به من مرونة وديناميكية في التجديد والتحديث واستمرار المنافسة التي تنعكس اثارها في السوق وتحسين نوعية المنتج إضافة الى تجديد أساليب الإنتاج⁽¹⁾ ما يؤهلها لدور هام في احداث تنمية مستدامة وخاصة في البلدان الفقيرة أو النامية لعل أهمها:

1- توفير فرص العمل لبعض الفئات غير المؤهلة للانضمام في المنشآت الصناعية الكبيرة وخاصة الشباب النازحين من الريف إلى المدنية ، كما تخلق روح المبادرة والإبداع المتواصل إذا أثبتت نجاحاً فهي ركيزة أساسية في تدعيم دور القطاع الخاص في النشاط الصناعي . تساعد على تقليل التفاوت الإقليمي وتحقيق التنمية المكانية المتوازنة وخدمة الأسواق التي لا تغري الصناعات الكبيرة على التوطن بالقرب منها وبالتعامل معها.

2- مواجهة التحديات لضمان الأسواق الكافية لاستيعاب السلع الجديدة فهي المصدر الرئيس للأفكار والاختراعات كما تتحميل المجازفة⁽²⁾.

3- استيعابها طاقات نسوية من المهم مشاركتها في العملية الانتاجية سواء بالعمل في الورش والوحدات الانتاجية أو بتوزيع العمل بين المنازل .

4- تساعد الصناعات الصغيرة مع الصناعات الأخرى من خلال دعمها في توزيع منتجاتها الصناعية وإمدادها بمستلزمات الإنتاج وتصنيع بعض مكوناتها وإجراء العمليات الإنتاجية لذا فهي من الصناعات المكملة

(1) هاشم محمد صالح ، جغرافية الصناعة ، الطبعة الأولى ، مكتبة المجمع العربي ، الأردن - عمان ، 2013 ، ص 64.



- 5- تظهر أهميتها بصورة غير مباشرة من خلال تطوير خدمات البنى الارتكازية ورأس المال الاجتماعي فضلاً عن تحقيق درجات من المنافسة بين الوحدات الإنتاجية والخدمية والعمرائية في الأقاليم الرئيسية .
- 6- تغيير الأوضاع المتردية وفق سبيل ونظريات تهدف إلى زيادة الإنتاج الإجمالي للسكان بما يساعد على تحقيق التنمية فضلاً عن ترسيخ الاقتصاد الوطني لقدراتها العالية على مواجهة الأزمات والتقلبات الاقتصادية والسياسية التي يتعرض لها البلد.
- 7- تساعد على تقليل التفاوت الإقليمي وتحقيق التنمية المكانية المتوازنة وخدمة الأسواق التي لا تغري الصناعات الكبيرة على التوطن بالقرب منها وبالتعامل معها.
- 8- أحداث حركة نمو في الإقليم والمواقع التي تعاني من تباطؤ في نموها الاقتصادي والاجتماعي مما تهيئ الكثير من المنافع والمزايا للمناطق القائمة بالقرب منها.
- 9- دورها المهم في محاربة الفقر واحتواؤها الآثار الاجتماعية السلبية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في كثير من الدول.
- 10- قدرتها على التكيف في المناطق النائية الأمر الذي يمكنها من الحد من ظاهرة البطالة الريفية والهجرة من الريف إلى المدينة عن طريق تثبيت السكان في أماكن إقامتهم الأصلية.
- 11- توفر سلعاً وخدمات لفئات المجتمع ذات الدخل المحدود التي تسعى للحصول عليها بأسعار رخصيه نسبياً تتفق مع قدراتها المحلية وان كان الأمر يتطلب بعض الشيء التنازل عن اعتبارات الجودة .
- 12- تعبئة المدخرات المحلية وتنمية المهارات البشرية وبذلك يمكن اعتبارها مصدراً مهماً للتكوين الرأسمالي والمهارات ومختبراً لنشاطات في صناعات جديدة .

المبحث الرابع : واقع الصناعات الصغيرة في محافظة ذي قار

تتباين مكانة الصناعات الصغيرة في اجمالي هيكل الصناعة التحويلية من بلد الى الآخر ومن اقليم لآخر وعموماً فان المكانة تعد متميزة في اقتصاديات البلدان النامية حاضراً ومستقبلاً الا انها مثلت قاعدة أو منطلقاً للصناعات الكبيرة القائمة حالياً في البلدان الصناعية المتقدمة ، وفي العراق يتضح أن الصناعات مثلت حوالي 95 % من عدد المنشآت الصناعية ، وأسهمت بتشغيل قرابة 25 % من قوة العمل الصناعي ، الا أن محافظة ذي قار تتميز عن سواها بارتفاع نصيبها من منشآتها من اجمالي البلاد ، فمن جدول (2) يتبين أن المحافظة قد قام فيها 1186 من المنشآت في عام 2019 ، وكان لها نصيب يكاد يكون مثل ذلك في جميع معايير الصناعة وأهمها عدد العاملين والقيمة المضافة ، هذا بالمقارنة مع عدد سكان المحافظة الذين يمثلون من اجمالي سكان البلد 5.2 % ويتبين من الجدول (2) أن الصناعات الصغيرة في المحافظة لعام 2019 مثلت حوالي 4.60 % من اجمالي عدد منشآت الصناعة في العراق ، وقد اسهمت بتوفير 4.71 % من فرص العمل الصناعي مقارنة في عدد العاملين البلد .

جدول (2)

مكانة الصناعات الصغيرة في محافظة ذي قار والعراق للسنوات 2013، 2016 ، 2019 مليون دينار

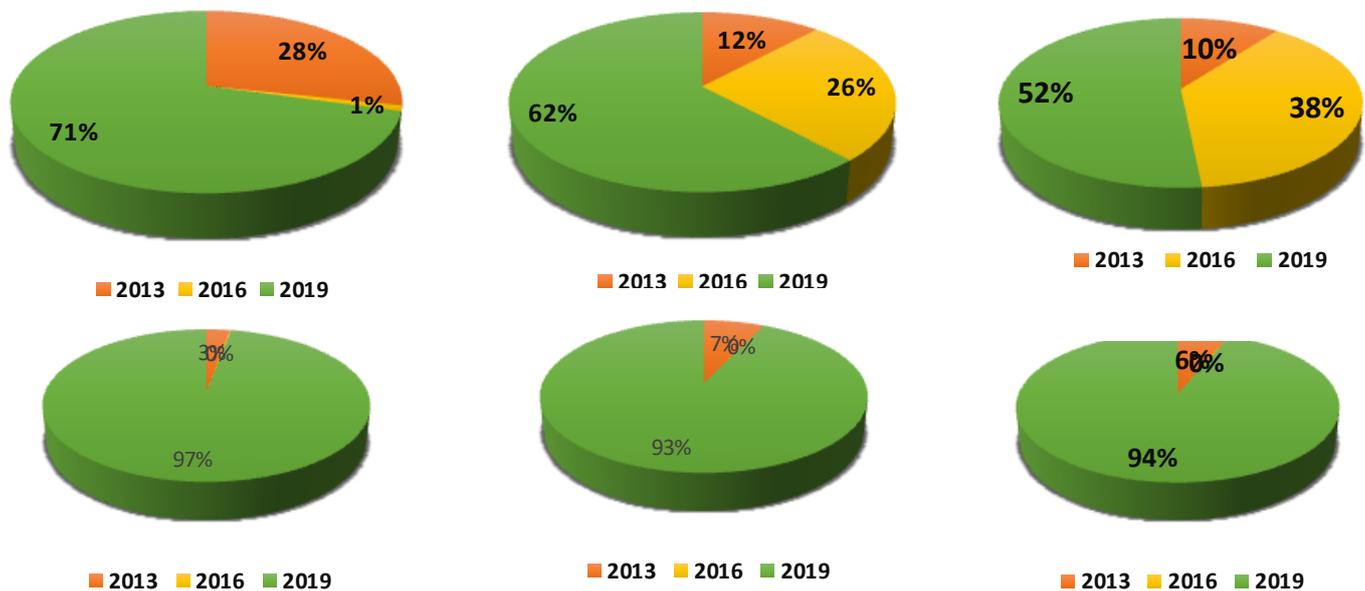
السنة	المكان	عدد المنشآت	عدد العاملين	قيمة الاجور	مسـتـلـزـمـات الإنتاج	قيمة الانتاج	القيمة المضافة
2013	ذي قار	238	752	4365010	4532570	5452730	920160
	العراق	27694	92059	28857335	190112049	328971037	138858988
	ق			7	0	2	2
2016	ذي قار	875	1678	149645	65475	18987	46488



العراق	العراق	العراق	العراق	العراق	العراق	العراق	العراق
105339526	207991458	102651931	33311057	81920	25966	2019	قار
6	3	7	4				ق
32211046	71020250	69441702	10840461	3930	1186		قار
912009490	193928873	102727924	29880154	83375	25747		ق
	6	6	6				

المصدر : اعتمادا على ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، تقارير المنشآت الصناعية الصغيرة للأعوام 2013 ، 2016 ، 2019 .
ويلاحظ أيضاً أن تطوراً كبيراً في هذه الصناعات قد حصل عام 2019 مقارنة بالأعوام السابقة ، فبينما كان عدد منشآتها 238 لعام 2013 ارتفع الى 875 لعام 2016 ارتفع الى 1186 لعام 2019 ، وفيما لم تشغل أكثر من 800 عامل لعام 2013 وفرت عام 2019 ما يزيد عن 3930 ألف فرصة عمل صناعي ، كما حصل تطور واضح في جميع معايير الصناعات الأخرى وتشير هذه البيانات بلا شك لأهمية هذه الصناعات ونموها المطرد ودورها في تحقيق التنمية المنشودة .

شكل (1) مكانة الصناعات الصغيرة في محافظة ذي قار



ومما تجدر الإشارة إليه هنا أن هذه المكانة كانت قائمة في شتى الظروف حتى أنها تعززت في الظروف الصعبة ومنها الأحداث السياسية والاقتصادية والمتمثلة :-
1- الحصار الاقتصادي على البلاد أبان عقد التسعينيات من القرن السابق .
2- استمرار الحصار الاقتصادي حتى بداية 2003 وما خلفه من آثار اقتصادية مدمرة . وما ترتب عليه من أحداث الذي انعكس بدوره على تراجع النشاط الصناعي في عموم البلاد ولكل الصناعات .
3- إن تغيير النظام السياسي في العراق منذ غزوه في آذار 2003 من قبل الولايات المتحدة الأمريكية مما انعكس على تغيير السياسة الاقتصادية .



4- تميزت هذه المرحلة في المحافظة من ناحية الصناعة بقلة التنوع لتوقف العديد من المنشآت الصناعية الصغيرة وانخفاض إنتاجها بسبب سياسة الباب المفتوح وإغراق الأسواق المحلية بمنتجات رديئة الصنع رخيصة الثمن، أدى إلى إغلاق أغلب المنشآت أبوابها وعمل الباقي بأقل من نصف طاقاته الانتاجية .
أما من ناحية بنية هذه الصناعات في المحافظة فيتبين من الجدول (3) ما يأتي :

- 1- ان الصناعات الغذائية استحوذت على ثلث هيكل هذه الصناعات سواء بعدد منشآتها والعاملين فيها ، أو حتى في قيم الاجور ومستلزمات الانتاج والقيمة المضافة ، فضلاً عن أنها تتميز بكونها تقي بمطالب السكان وتعتمد غالباً على مواد أولية محلية مما يجعلها ذات دور هام في تحقيق تنمية مستدامة .
- 2- جاءت الصناعات المعدنية في المرتبة الثانية من حيث عدد المنشآت والعاملين وقيم الاجور ومستلزمات الانتاج والقيمة المضافة ومن الواضح أن الصناعات المعدنية توفر مطالب السكان في المحافظة من المنتجات المعدنية التي لا تحتاج الى تقنيات عالية .
- 3- في حين تماثلت الصناعات الانشائية سابقتها المعدنية في نصيبها من هيكل الصناعات ، وفي اعتمادها على مواد أولية محلية مما يجعلها ذات دور مؤثر في تحقيق تنمية مستدامة في المحافظة .

جدول (3)

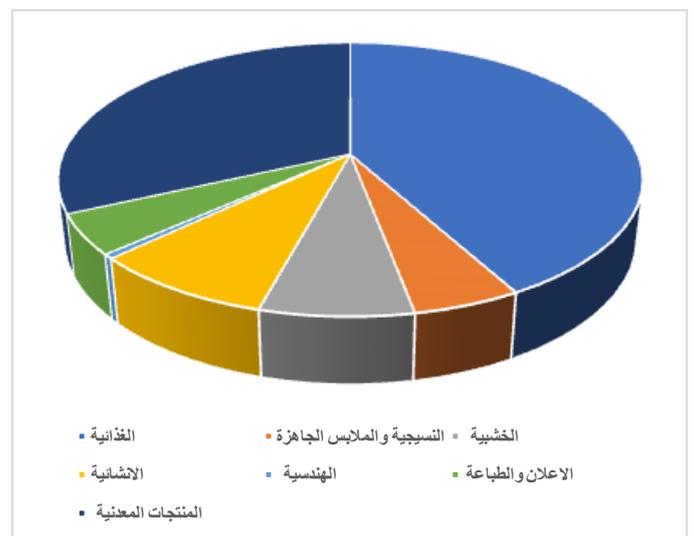
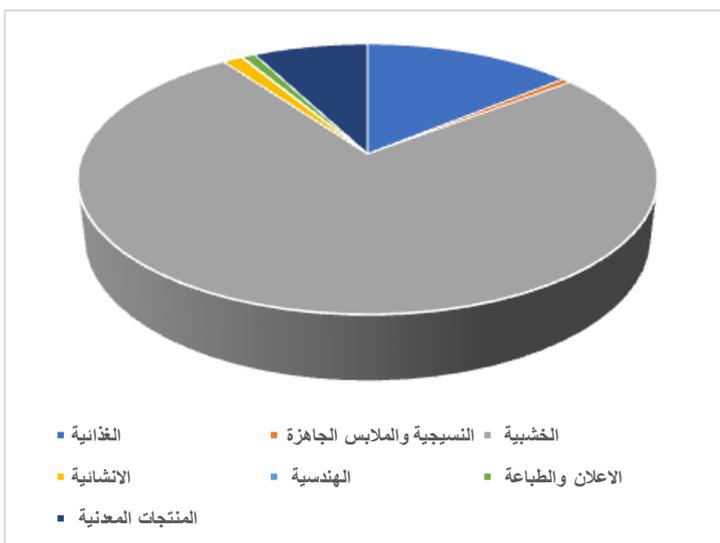
بنية الصناعات الصغيرة في محافظة ذي قار لعام 2019

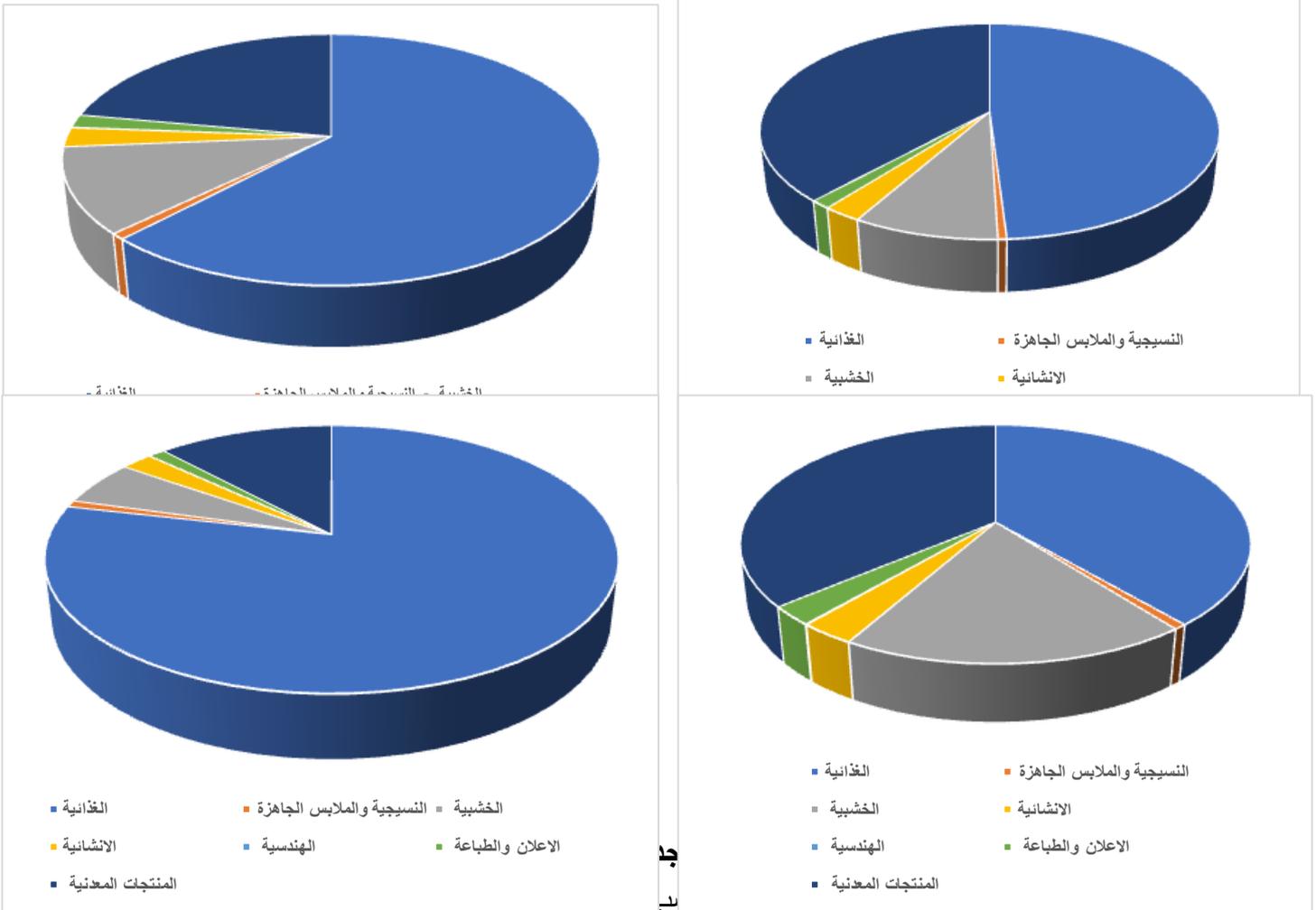
الفرع الصناعي	عدد المنشآت	عدد العاملين	قيمة الاجور	مستلزمات الانتاج	قيمة الانتاج	القيمة المضافة
الغذائية	498	2078	5426217	43011008	11299393	31711615
النسيجية والملابس الجاهزة	60	90	57289	532456	205907	326549
الخشبية	85	11287	955766	7611152	5417357	2193795
الانشائية	103	194	256999	1742082	877674	864408
الهندسية	6	11	19	37917	20613	17304
الاعلان والطباعة	56	129	136992	1190838	739627	451211
المنتجات المعدنية	378	1141	4238479	15316249	10540321	4775928
المجموع	1186	3930	10840461	69441702	71020250	40340810

المصدر / وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، تقرير المنشآت الصناعية الصغيرة لعام 2019

شكل (2)

بنية الصناعات الصغيرة في محافظة ذي قار لعام 2019





الاثاث يجعلون منه جزء في حياتنا اليومية على الرغم من ظهور مواد وخامات جديدة لا حصر لها ، الا أن خامة الخشب هي الأهم نتيجة لجمالها ومزاياها المدهشة لصناعة الاثاث، ومعروف مكانة هذه الصناعات في المحافظة مما يوفر دخلاً اضافياً لسكانها ومصدراً اضافياً للثروة فيه .

5- وفيما يبدو أن صناعة النسيج والملابس قد تراجع دورها الذي عرفت به بين محافظات البلاد لزمن طويل وقد يعود أحد الاسباب الرئيسية لذلك توقف معمل منسوجات ذي قار والفانيلات في المحافظة أو أن المنشآت الصغيرة كانت تعتمد عليه تجهيزها بالمواد الاولية نصف مصنعة .

6- في حين جاءت صناعة الطباعة والاعلان بالمرتبة الخامسة نتيجة الاهتمام بسياسة البحث والتطوير وتنمية الموارد البشرية بمختلف تخصصاتها ومستوياتها، لتحقيق تنمية صناعية شاملة عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة وتوفير فرص العمل وتحقيق تنمية مستدامة.

7- أن دور الصناعات الهندسية كان محدوداً على الرغم من أن هذه الصناعات تتجه نحو خدمة السكان وتوفير مطالبهم من المنتجات الهندسية المصنعة التي لا تحتاج لتقنيات عالية .

المبحث الخامس: قدرة الصناعات الصغيرة على تحقيق تنمية مستدامة في محافظة ذي قار .

1- ان الصناعات الصغيرة في محافظة ذي قار تعتمد على الايدي العاملة من الذكور بشكل منقطع النظير ، أي بمعنى آخر قلة عدد الايدي العاملة من الاناث في تلك الصناعات ، ما عدا في بعض الصناعات مثل الصناعات النسيجية اللواتي يقمن بخياطة الملابس النسائية ، بحكم العادات والتقاليد الاجتماعية .



2- ان الصناعات الصغيرة في محافظة ذي قار عملت على توفير فرص العمل وبكاف منخفضة وذلك لطبيعة الفن الانتاجي المستخدم حيث أسلوب الانتاج كثيف العمل خفيف رأس المال ، فضلاً عن تواضع مؤهلات العمالة المطلوبة مما يعزز دورها في امتصاص البطالة و يجعل دورها هاماً في اعادة بناء هيكل القوى العاملة.

3- تتميز تلك الصناعات بمرونتها العالية في الانتشار المكاني ما يجعلها تؤدي دورا هاما في عملية تحقيق التنمية الاقليمية المتوازنة وتقليل حدة التفاوت بين الوحدات الادارية للمحافظة وهذا الانتشار يكسر حدة الفوارق الاقليمية ويمهد الطريق لمجهودات التنمية المستدامة .

4- تعتمد على مدخلات زراعية محلية وخاصة الغذائية والنسيجية والانشائية بإمكانها ان تساعد على تعزيز الاستقلال الاقتصادي في محافظة ذي قار ولهذا دور حاسم في ديمومة التنمية وفي تعزيز الشراكة بين فروع الاقتصاد وخصوصاً (الزراعة ، الصناعة)

5- ويتأكد دور بعض الصناعات التي تتصف بالحاجة لمهارة مكتسبة أو أن كلفة العمل فيها عالية مثل (صناعة الخشب والاثاث) والتي تتميز بقدرتها على ولوج الاسواق خارج المحافظة مما يقتضي تشجيع هذا الاتجاه .

6- ومن الامور المهمة النظر بصورة ايجابية لإقامة العديد من المنشآت في المناطق الريفية في كل من قضاء سوق الشيوخ والفهود والجبايش والدواية وسيد دخيل مثل بعض الصناعات القائمة على منتجات الريف الزراعية أو مستفيدة من قوة العمل فيه وخاصة النساء والعاطلين عن العمل .

7- تواجه الصناعات في المحافظة صعوبات تمويلية على الرغم من اتخاذ الجهات الحكومية إجراءات هامة لتشجيع اقامتها عن طريق توفير (القروض الصغيرة) الا ان بعض هذه الجهود لم تثمر لضعف متابعة المشاريع المقترحة في المحافظة.

8- تتميز الصناعات الصغيرة بتأثرها بالتداعيات التي مرت بها المحافظة والبلد ما بعد احتلال عام 3003 من حيث الترددي في الازواضع السياسية والاجتماعية والاقتصادية ولاسيما النقص في الطاقة الكهربائية والوقود والمنافسة غير العادلة من السلع المماثلة المستوردة، فاستمر الانتاج بطاقات انتاجية متواضعة وهذا ما يوحي بمرونة عالية للصناعات الصغيرة في جوانب (الانتاج ، التسويق ، الادارة) مما يؤكد دورها الايجابي في تحقيق تنمية مستدامة مثمرة .

9- لا تحتاج تلك الصناعات إلى رأس مال كبير أو تكنولوجيا متطورة ، كما لا تحتاج الى مستوى مرتفع من المهارات والكفاءات الإنتاجية والإدارية ، وهذا الأمر يجعلها تتناسب مع امكانات ابناء المحافظة المحدودة .

النتائج:

1- تميز التوزيع الجغرافي للصناعات الصغيرة بالتوزيع العشوائي ، بعضها يتأثر بعامل السوق والبعض الآخر يتأثر بالعامل الشخصي .

2- لها دور كبير في تشغيل عدد من الأيدي العاملة فقد بلغ عدد الأيدي العاملة في الصناعات الصغيرة (3930) عاملاً لعام 2019 .

3- ارتباط الصناعات الصغيرة مع بعضها بروابط صناعية كارتباط الصناعات الغذائية (المرطبات والتلج) مع منشآت تحليه المياه ، كما ترتبط مع الصناعات الأخرى مثل الصناعات الإستخراجية للحصول على النفط الأبيض و(Gas Oil).

4- سهولة إنشائها مقارنة مع الصناعات المتوسطة والكبيرة لكونها لا تحتاج إلى رأس مال كبير مثل منشآت الخياطة والمخابز والمرطبات ، إن معظمها يعتمد على التمويل الذاتي لها .

5- عدم قدرتها على منافسة المنتجات الاجنبية من حيث الجودة والتنوع .

6- صغر حجم مؤسساتها وتوزعها في غالبيتها داخل المناطق السكنية مسببة بذلك التلوث بأنواعه

7- موسمية كثير من الصناعات كالتلج والمرطبات وتأثير ذلك على العمال وتسريحهم وظهور البطالة .



8- عدم تسجيل الكثير من الصناعات الصغيرة في الدوائر الرسمية ومن وجود السلامة البيئية في أقامتها وضمن الضوابط المطلوبة .

9- تواجه الصناعات الصغيرة من المشاكل أبرزها عدم توفر الدعم الحكومي في الحصول على القروض الصناعية كذلك عدم توفر دعمها فيما يخص حمايتها من منافسة المنتجات الأجنبية لاستخدام التعريف الكمركية لحمايتها .
المقترحات

1- ضرورة الإسراع في إكمال إنشاء المدينة الصناعية في قضاء الناصرية لغرض انتقال أصحاب المنشآت الصناعية الصغيرة من مركز المدينة كونها تشكل مصدر للتلوث ، فضلا عن إنشاء مدن صناعية في بقية أفضية المحافظة تحتوي على البنى التحتية التي تساهم في تطوير الصناعات الصغيرة وتقليل التكلفة للمنتج فتوفير الحماية اللازمة تحفز الصناعيين وأصحاب رؤوس الأموال على العمل في تلك المدن الصناعية .

2- تشجيع إقامة الصناعات الصغيرة في المناطق الريفية والأكثر احتياجاً ، وتوفير البنية التحتية المناسبة لهذه الصناعات والعمل على استقرار أصحابها، باعتبارها وسيلة لتمكين الشباب العاطلين عن العمل من إيجاد فرص عمل حقيقية لهم ، وتثبيتهم في مناطقهم بما تملكه هذه الصناعات من صفة الاستمرار والديمومة. فلا يخفى ما لتلك الصناعات من أثر اجتماعي في الحد من مشكلة هجرة الشباب من الريف إلى المدينة، فضلا عن تنمية هذه المناطق للمساهمة في التخفيف من حدة الفقر فيها من جهة أخرى .

3- تحسين اليات منح القروض للمستفيدين ومتابعة العمل لما بعد منح القروض لضمان ديمومة المنشآت الصناعية .

4- دعم وتطوير القطاع الزراعي في المحافظة لإحداث تكامل بين القطاعين الزراعي والصناعي خاصة المحاصيل التي تدخل مادة أولية في الصناعة مما يؤدي ذلك إلى تطوير الريف وتصنيعه بما يتناسب مع الإمكانيات المتوفرة فيه .

5- معالجة مشكلة الاستيراد ويتم ذلك عن طريق ضبط الكميات التي تدخل البلد مما يحد من مشكلة المنافسة فضلاً عن دفع المنتجين إلى تحسين وتطوير النوعية والمحافظة عليها .

6- أقامه معارض محلية وعالمية للتعريف بالمنتجات المحلية اذ يعتبر التسويق من الركائز المهمة في نجاح المشاريع الصناعية وفشل التسويق يعني فشل المشروع الصناعي ويمكن أشراك الدولة في استيعاب المنتجات المحلية وإعادة تسويقها إلى الأسواق مرة ثانية.

7- معالجة المشكلات الرئيسية التي يعاني منها القطاع الصناعي وفي مقدمتها (أزمة الطاقة ، المنافسة غير العادلة لاتباع سياسة الباب المفتوح امام الاستيراد الخارجي)

8- نشر القيم الصناعية الايجابية بين أبناء المحافظة من خلال تنمية وتطوير المهارات على بعض الصناعات والمهارات المهمة فضلا عن استغلال مدخرات المواطنين والاستفادة منها في الميادين الاستثمارية المختلفة، بدلا من تبذير هذه المدخرات في الاستهلاك .

9- تشجيع اقامة صناعات محلية متنوعة دون اللجوء الى نوع معين من الصناعات الصغيرة كالصناعات الغذائية، مما يؤدي الى حل مشكلة البطالة في المحافظة لكون ان تلك الصناعات تستخدم الأساليب الإنتاجية كثيفة العمل لذلك فأن نشر الانواع المتعددة من الصناعات سيؤدي إلى رفع من معدلات تشغيل القوى العاملة في المحافظة هذا من جهة ومن جهة اخرى يقلل من الاعتماد على المنتجات الاجنبية.

المصادر

- 1- ابراهيم شريف ، واخرون ، جغرافية الصناعة . مديرية دار الكتب ، الموصل ، 1981 .
- 2- الامم المتحدة ، ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ، السلسلة م ، العدد4، التنقيح الرابع ، 2014 .



- 3- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء الصناعي وتكنولوجيا المعلومات ، تقرير المنشآت الصناعية الصغيرة لعام 2019 ، بيانات غير منشورة.
- 4- جواد كاظم ، اثر الصناعة على التنمية الاقليمية، رسالة ماجستير، المعهد العلي للتخطيط الحضري والإقليمي، جامعة بغداد، 1989.
- 5- حسين عبد المطلب الإسراج ، "تعزيز تنافسية المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في ظل اقتصاد المعرفة" ، مجلة الأكاديمية العربية المفتوحة ، العدد التاسع عشر ، الدنمارك .
- 6- رقية فاضل، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية الاقليمية في محافظة بابل للمدة (2007-2010)، رسالة ماجستير كلية التربية، جامعة بابل، 2012.
- 7- عبد الزهرة علي الجنابي ، الجغرافيا الصناعية ، دار صفاء للتوزيع والنشر ، عمان ، دار الصادق الثقافية ، بابل ، 2013 .
- 8- محمد ازهر السماك ، جغرافية الصناعة بمنظور معاصر، الطبعة الأولى، عمان ، دار صفاء للطباعة والنشر، 2011 .
- 9- نهى ابراهيم خليل، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية الاقتصادية والسياسية ، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2009.
- 10- نوار عبد الغني يوسف ، الصناعات الحرفية الريفية ودورها في التنمية المكانية دراسة تحليله للصناعات الحرفية الريفية في محافظة نينوى ، رسالة ماجستير، جامعة بغداد ، المعهد العالي للتخطيط الحضري والإقليمي ، 1997.
- 11- هاشم محمد صالح ، جغرافية الصناعة ، الطبعة الأولى ، مكتبة المجمع العربي ، الأردن - عمان ، 2013.
- 12- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، تقارير المنشآت الصناعية الصغيرة للأعوام 2013 ، 2016 ، 2019 .
- 13- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، تقرير المنشآت الصناعية الصغيرة لعام 2019 .